قد تحْذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فَصْلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فُلَانَةُ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضميرِ المؤنث المجازىِّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ — ٢٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء ، الودق ، المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) ، أبقل ، أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس ، مزنة ، اسمها ، وجملة ، ودقت ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة فى محل نصب خبر لا ، ودقها ، ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه ، ولا ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، أرض ، اسم لا ، وجملة ، أبقل ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها ، إبقالها ، إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، ولا أرض أبقل ، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو ، أبقل ، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى "أرض ، وهى مؤنثة مجازية التأنيث . ويروى :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتِ إِبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من ، إبقالها ، إلى التاء فى ، أبقلت ، وحينئذ لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت — فى الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ(١)

وَالْحَذْفَ فِي « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ(٢)

= ومحل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيق التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى — على الرواية المشهورة — حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق محذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى » مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللبن » مضاف إليه .

(٢) « والحذف » بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » فعل وفاعل « لأن » اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » خبر « أن » وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »[1] ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

---

(١) الأشياء التى تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، والثانى : اسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزبود . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء فى الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز فى كل فعل أسند إلى شىء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسر فى هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفى الكتاب العزيز (وقال نسوة فى المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفى الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفى التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إِلَىَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفى التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِى بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز فى الفعل الذى يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت فى كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمْعَ تكسير لمذكَّرٍ كالرِّجَالِ ، أو لمؤنث كالهُنُود ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات — جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ؛ فتقول : « قَامَ الرجالَ ، وقَامَتِ الرجالُ ، وقَامَ الهنودُ ، وقَامَتِ الهنودُ ، وقَامَ الهنداتُ ، وقَامَتِ الهنداتُ » ؛ فإثبات التاء لِتَأْوُله بالجماعة ، وحذفها لِتَأْوُله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازِيِّ التأنيث كَلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول : « كُسِرَت اللَّبِنَةُ ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ » تقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ » وكذلك باقى ماتقدم .

وأشار بقوله : « والحذفَ فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلُها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا ؛ فتقول : « نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنْسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمع التكسيرِ فى جواز إثبات التاء وحَذْفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعدِّدٌ ،

= والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعة أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشمونى أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام « سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ولكن شارحتنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى ، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق فلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له فى يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف فى هذا ونحوه حَسَنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

* * *

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ(١)
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ(٢)

الأصلُ أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أنَ يَفصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ : إن كان ضميرَ متكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ » وإنما سكنوه كراهَةَ توالِي أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة ؛ فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصلُ فى المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره ؛ فتقول : « ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو » ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الفاعل » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يتصلا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « والأصل فى المفعول أن ينفصلا » مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : والأصل فى الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل فى المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يجاء » فعل مضارع مبنى للمجهول « بخلاف » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل » مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يجى » فعل مضارع « المفعول » فاعل يجى « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يجىء المفعولُ قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمُه ، وذلك[1] كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ، نحو : « أيًّا تَضْرِبْ [أَضْرِبْ] » أو اسمَ استفهامٍ ، نحو : « أىَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتصالُه ، نحو : (إيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديمُ ، بخلاف قولك « الدِّرْهَمَ إياهُ أعطيتك » فإنه لا يجب تقديمُ « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدِّرْهَمُ أعطيتكه ، وأعطيتك إياه » .

---

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول « كم » الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت ، أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب ، ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غصبت .

الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميراً منفصلا فى غير باب « سلنيه » و « خلتنيه » اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر ، نحو قوله تعالى : (إياك نعبد ، وإياك نستعين) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعاً فى جواب « أما » وليس معنا ما يفصل بين « أما » والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما » مذكورة فى الكلام نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وربك فكبر) فإن وجد ما يكون فاصلا بين « أما » والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر فى ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة ، كما سيأتى بيانه فى بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فتقول : « عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ »(١) .

* * *

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ، أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ(٢)

---

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدراً مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن » أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه « أما » نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيداً ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب ـ وذلك أن وكى ـ نحو قولك : يعجبنى أن تضرب زيداً . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيداً .

فإن كانا لحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيداً ، يجوز أن تقول : وددت لو زيداً تضرب ، ونحو قولك : يعجبنى ما تضرب زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبنى ما زيداً تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيداً ، لا يجوز أن تقول : لم زيداً تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم ـ فقلت : زيداً لم تضرب ـ جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بلن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيداً أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « المفعول » =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحَدِهِمَا بالآخر ، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا

وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ فى هذا ونحوِه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين (١) .

= مفعول به لآخر ، « إن » شرطية ، « لبس » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جزم فعل الشرط ، « حذر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية ، « أو » عاطفة ، « أضمر » فعل ماض مبنى للمجهول ، « الفاعل » نائب فاعل أضمر ، « غير » حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لأجل الوقف .

(١) الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير » - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح . ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه ؛ فتقول : « أكلَ موسى الكِمَّثْرَى ، وأكلَ الكِمَّثْرَى مُوسَى[1] » وهذا معنى قوله : « وأخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ » .

ومعنى قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »

فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيرُه ، نحو : « ما ضَرَبَ زيدًا إلاّ أنَا »[2] .

* * *

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ.[3]

---

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة المعنوية كما فى مثال الشارح ، وكما فى قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ، فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولا ، إذ لو جعلته فاعلا وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز.

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك : ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاّ أنَا

(٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « بإلا » جار ومجرور متعلق =